جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس الميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية

بعنوان:

أثر العبء الضريبي للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذة:

◄ أمينة عمير

ح سميرة بن سانية

السنة الجامعية :2025/2024



جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس الميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية

بعنوان:

أثر العبء الضريبي للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذة:

◄ أمينة عمير

ح سميرة بن سانية

السنة الجامعية :2025/2024







الملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر العبء الضريبي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية تمت هذه الدراسة بمديرية الضرائب ولاية غرداية. ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل السنوات المالية لمؤسسة اقتصادية ومن خلال هذا البحث توصلنا الى أن الضريبة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأداء المالي للمؤسسات، إذ تلعب دور الحاسما في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والتسعير وتوزيع الأرباح. فالمؤسسات ملزمة بالامتثال للالتزامات الضريبية ودفع المستحقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، العبئ الضريبي، الاداء المالي

Abstract:

The study aimed to identify the impact of the tax burden on the financial performance of economic institutions. This study was conducted at the Tax Directorate of Ghardaia Province. To answer the problem posed, we relied on a descriptive approach, in addition to a case study approach in the applied aspect, by analyzing the financial years of an economic institution. Through this research, we concluded that taxes directly and indirectly affect the financial performance of institutions, as they play a crucial role in investment, financing, pricing, and profit distribution decisions. Institutions are obligated to comply with tax obligations by submitting tax returns and paying dues.

Keywords: Economic institution, tax burden, financial performance



	।र्षेष्टा ३
	شكر والعرفان
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
₹ ⁻¹	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية لدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الأول: العبء الضريبي
06	المطلب الأول: ماهية العبءالضريبي و الضريبة
06	أولا: مفهوم العبء الضريبي
06	ثانيا : مفهوم المضريبة
07	المطلب الثاني: خصائص وأهداف الضريبة
07	أو لا: خصائص الضريبة
08	ثانيا: أهداف الضريبة
10	المطلب الثالث: أنواع الضرائب وقواعد الضريبة
10	أو لا: أنواع الضريبة
11	ثانيا: قواعد الضريبة
12	المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية
12	المطلب الأول: ماهية الأداء المالي
12	أو لا : مفهوم الأداء

14	ثانيا : أهمية الأداء المالي		
15	ثالثًا : أهداف الأداء المالي		
15	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة ومؤشرات الأداء المالي		
15	أو لا :العوامل المؤثرة على الأداء المالمي:		
17	ثانيا: المؤشرات		
18	ثالثًا: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي		
20	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية		
20	أو لا :مفهوم تقييم الأداء المالي		
20	ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي		
21	ثالثًا : مراحل تقييم الأداء المالي		
22	رابعا : مصادر معلومات لتقييم الأداء المالي		
24	المحبث الثالث: الدراسات السابقة		
24	المطلب الأول: الدراسات المحلية		
25	المطلب الثاني: دراسات اجنبية		
27	خلاصة.		
الفصل الثاني: اثر العبء الضريبي للاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة لمديرية الضرائب			
لولاية غرداية			
29	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة		
29	المطلب الأول: نبذة عن مديرية الضرائب لولاية غرداية		
29	أولا: مديرية الضرائب لولاية غرداية		

30	ثانيا: مهام مديرية الضرائب وفروعها ونشاطاتها
31	ثالثًا: مهام المصالح الإدارية والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب
33	رابعا: المصالح الخارجية التابعة للمديرية الولائية للغرداية
35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيم للمديرية الضرائب لولاية غرداية
36	المبحث الثاني: دراسة حالة عبء الضريبي لمؤسستين في ولاية غرداية
36	المطلب الأول: تقيم الأداء المالي مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز -غرداية-
41	المطلب الثاني: العبء الضريبي لمؤسستين خلال الفترة (2021/2020)
44	خلاصة
46	الخاتمة
49	قائمة المصادر والمراجع

لمة الجداول:	ئمة الجدا
ول 1 حساب نسبة السيولة العامة	دول 1 حس
ول 2 حساب نسبة السيولة المختصرة	دول 2 حس
ول 3: نسبة السيولة الجاهزة	دول 3: نس
ول 4: نسبة المديونية الإجمالية	دول 4: نس
ول 5: جدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	دول 5: ج ا
ول 6: حساب نسب الربحية	دول 6: حـ
ول 7 جدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز	ده ل 7 حدو



المقدمة العامة

أ-توطئة:

يعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية عملية حيوية تهدف إلى تحديد مدى كفاءة وفعالية استخدام مواردها لتحقيق أهدافها. يعتمد هذا التقييم على تحليل مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، بدءا من الربحية والسيولة وصولا إلى الملاءة والقدرة على النمو. وفي هذا السياق، يبرز العبع الضريبي كعنصر بالغ الأهمية يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مختلف جوانب الأداء المالي للمؤسسة، مما يستدعي إدراجه وتحليله بعناية ضمن عملية التقييم.

إن فهم وتحليل أثر العبء الضريبي يسمح بتقييم أكثر دقة للأداء المالي الحقيقي للمؤسسة. فمقارنة مؤسستين لهما نفس مستوى الربح قبل الضرائب ولكن تختلفان في العبء الضريبي ستكشف عن اختلاف في أدائهما المالي الفعلي وقدرتهما على تحقيق قيمة للمساهمين، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة العبء الضريبي بكفاءة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية الرشيدة. فالمؤسسات التي تتبنى استراتيجيات تخطيط ضريبي فعالة ضمن الأطار القانونية تستطيع تقليل أعبائها الضريبية وتعزيز أدائها المالي.

إشكالية البحث:

ما مدى تاثير العبء الضريبي على كفاءة الأداء المالي داخل المؤسسة الإقتصادية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

- كيف يؤثر العبء الضريبي على مديرية الضرائب لولاية غرداية؟
- كيف يتم تحديد قيمة العبء الضريبي باستخدام ادوات التحليل المالي؟
- ما هو تأثير التخفيف من العبء الضريبي على ربحية واستثمارات المؤسسة الاقتصادية ؟

فرضيات البحث

- للعبء الضريبي دور هام في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- للعبئ الضريبي أثر سلبي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- تخفيف العبء الضريبي يحسن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية



مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

أولا: الأسباب الموضوعية:

- التحسيس بأهمية العبء الضريبي في المؤسسة الاقتصادية .
- محاولة تقديم دراسة شاملة لبعض الجوانب المتعلقة بالموضوع وإضافتها إلى الدراسات العلمية السابقة للموضوع.
 - الربط بين الجانب المعرفي النظري والجانب التطبيقي الميداني.
 - الاهتمام المتزايد بموضوع الضرائيب في الآونة الأخيرة.

ثانيا: الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- ارتباط موضوع البحث بالتخصيص نظرا لكون الضرائب جانبا مهما من جوانب الدراسات المحاسبية المعمقة.
 - الميول الشخصي إلى دراسة المواضيع المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث

- تقديم إطار نظري يحدد مفاهيم المؤسسة العمومية والعبئ الضريبي
- محاولة معرفة دور العبء الضريبي في تسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - إثراء الكم المعرفى.
 - إسقاط الواقع التطبيقي لإجراءات دراسة على مؤسسة اقتصادية

أهمية الدراسة:

• إبراز الأهمية التي تحتلها الضرائب في تسيير الميزانية.



المقدمة العامة

- تقديم صورة عن واقع الميزانية في المؤسسات الاقتصادية.
- إظهار كيف يتم قياس العبء الضريبي وهذا استنادا لمجموعة من الإجراءات المحاسبية المعمول بها

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة بمديرية الضرائب ولاية غرداية.

الحدود الزمانية: امتد المجال الزمني لهذه الدراسة سنة للموسم الجامعي 2024

المنهج المتبع في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و لإثبات الفرضية اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التطرق للأسس والمفاهيم المتعلقة من الميزانية العمومية والصفقات العمومية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال تحليل السنوات المالية لمؤسسة اقتصادبة.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المعلومات نظرا لكون الموضوع قليل الدراسات.
 - حساسية الموضوع وصعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية
 - ضيق الوقت.

تقسيمات البحث:

تتقسم هذه الدراسة إلى فصلين نظري وفصل تطبيقي يتناول الفصل الأول عموميات حول العبء الضريبي حيث يتطرق هذا الفصل إلى ماهية العبء الضريبي وخصائصه ومؤشرات قياسه أما الفصل الثاني وهو فصل تطبيقي فتطرقنا فيه إلى لمحة تاريخية عن مديرية الضرائب لولاية غرداية ثم طرق قياس العبء الضريبي مع اعطاء مثال تطبيقي، وختمنا البحث بخاتمة كانت عبارة عن حوصلة لما تم التوصل اليه من نتائح من خلال الدراسة.



تمهيد:

إن الضريبة تعد اداة مالية رئيسية تعتمد عليها الدول لتحقيق إيرادات عامة تسهم في تمويل الإنفاق العمومي وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما ان للضريبة تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الأداء المالي للمؤسسات، إذا تؤثر على قرارات الاستثمار، والتمويل، والتسعير، وتوزيع الأرباح، كما انه تعتبر جزء من استراتيجية المؤسسات وهي بالتالي ملزمة من خلال التأكد من تقديم التصريحات بهدف الضريبي وهي عبء لا يمكن للمؤسسة استرجاعه، كما تعتبر أيضا من المتغيرات الموجودة في المؤسسة والتي لا مفر منها .1

سنحاول في هذا الفصل تقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالضريبة والعبء الضريبي وتقييم الاداء المالي للمؤسسة وعرض اهم الدراسات السابقة:

المبحث الأول: العبء الضريبي

المبحث الثانى: الأداء المالى للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

ازكريا لقريني ومروة خلة، اثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات (صيدال – الرويبة – المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة (2012–2016)جامعة 8 ماي 1945 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، قالمة، الجزائر، 2019 ، ص 02.

المبحث الأول: العبء الضريبي

المطلب الأول: ماهية العبء الضريبي والضريبة

أولا: مفهوم العبء الضريبي

يعرفه البعض بأنه: " تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع أو على أسعار عوامل الانتاج، فأنصار هذا الرأي يقومون بالخلط بين ظاهرة نقل العبء الضريبي وبين الآثار الاقتصادية للضرائب باعتبار ان العبء الضريبي هو كافة الاثار التي تتتج عن أسعار السلع وعوامل الانتاج سواء نتجت عن نجاح الممول الثانوني في نقل العبء الضريبي أو نتجت كآثار اقتصادية لاستقرار العبء الفعلي للضريبة ". 1

ثانيا: مفهوم الضريبة

لقد تعددت تعاريف الضريبة تبعا لتعدد مناهج الباحثين واختلاف وجهات نظرهم المالية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عرفت على أنها: " فريضة نقدية يتحملها المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل كأداة مالية تلجأ إليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وفقا لمقتضى بيولوجيتها ".2

وعرفت من جانب تمكين الدولة للقيام بوظائفها بأنها: " إلزام إجباري تقوم الدولة بتحديدها مع التزام المكلف بتقديمها بدون مقابل، قصد تمكين الدولة من القيام بوظائفها من أجل تحقيق أهداف المجتمع."3

عرفها محمد سعيد فرهود:" على انها اقتطاع مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق النفع العام ".4

وعرفها الدكتور حامد عبد المجيد دراز:" على أنها فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكينا للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع ".5

أمريزيق أسماء ، دور المراجعة الجبائية في تدنية العبء الضريبي حراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري بورقلة للفترة 2013-2016 ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلوم التجارية الجزائر، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 22.

 $^{^{2}}$ عبد الكريم بركات ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ،بيروت، لبنان ،1986 ، ص 2

³ نسرين معياش ، محاضرات وتمارين في جباية ،مطبوعة لطلبة سنة ثالثة ادارة الاعمال والسن الثانية مالية المؤسسة ،مقياس جباية ،جامعة 8 ماى 1945 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، قالمة، الجزائر ، 2020، ص 09.

⁴محمد سعيد فرهزد ،مبادئ المالية العامة ،منشورات جامعة حلب، سوريا ، 1996 ، ص 151.

⁵حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الاسكنرية، مصر ، 1975 ،ص 71

تعرف الضريبة: " مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها جبرا ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وذلك وفق قانون محدد ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى الوصول إليها ".1

ومن التعاريف السابقة نستنتج تعريف الضريبة هي: " اقتطاع مالي إجباري تفرضه الدولة دون مقابل من أجل تغطية نفقاتها وأعبائها ".

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الضريبة

أولا: خصائص الضريبة

تتميز الضريبة بعدة خصائص وهي:2

1.1. الضريبة فريضة مالية:

معنى هذا أن الضريبة اقتطاع مالي من المكلف بأدائها إلى الدولة، والأصل أن يكون هذا الاقتطاع في شكل عيني أو نقدي، وهي القاعدة العامة في العصر الحديث ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض وتحصل في صور عينية نظرا أن التعامل في ذلك الوقت كان يقوم على أساس التعامل بالصورة العينية، ويظهر ذلك في العصور الإقطاعية حيث كان الأفراد ملزمون بتسليم جزء يكن حاضرا.

2.1. الضريبة تدفع جبرا:

يقصد بهذا أن الدولة تقوم بوضع نظام قانوني للضربة تحدد على إثراء سعر الضريبة المكلف بأدائها وكيفي تحصيلها دون أن تتفق مسبقا مع الممول، وبناء عليه فالفرد يكون مجبرا على دفع الضريبة دون أخذ

المحمد أبو ناصر، محفوظ المشاعلة، فراس عطا الله شهوان ، محاسبة الضرائب بين النظرية ط3، وائل للنشر ، عمان، الاردن، 2010 ، ص 03.

 $^{^{2}}$ دوداح رضوان ، محاضرات في مقياس قانون الضرائب ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية المؤسسة ،جامعة الجزائر 2 2021. ص 2 8.

رغبته أو استعداده للدفع في الاعتبار، وفي حالة امتناعه عن أدائها تلجأ الدولة الى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبي فعنصر الجبر هو الذي يفرق الضريبة عن غيرها من صور الإيرادات العامة.

3.1. الضريبة تدفع بصورة نهائية:

وهذا يعني ان مبلغ الضريبة يدفع بشكل نهائي أي أن الدولة لا تلزم بإعادة المبلغ لصاحبه على عكس القرض العام الذي يلزم الدولة بإعادته لأصحابه بعد فترة متفق عليها مع الفوائد المترتبة عليه.

4.1. الضريبة تدفع بدون مقابل:

يعني هذا أن دافعي الضرائب يستفيدون مما تقدمه الدولة من خدمات عامة تتفق عليها الدولة من الإيرادات المتأتية من الضرائب فلا يحصل الفرد على نفع خاص يعود عليه وحد، فالإيرادات الضريبية يجب أن يكون هدفها هو تحقيق منفعة عامة وليس خاصة.

ثانيا: أهداف الضريبة

تفرض الفريضة على الأفراد من اجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الهدن التمويلي باعتباره مصدرا هام للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأهداف بتطور الدولة وهي:1

2.1. الأهداف المالية:

يقصد بها تغطية الأعباء العامة أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تضمن لها الوفاء باتجاه الاتفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات الإدارة الحكومية.

¹ بن سنوسي ليلى وجديد مسعودة ، الضرائب وأثارها عن التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، جامعة عبد الحميد بن باديس كلية الحقوق، مستغانم، الجزائر ،2011 ، ص 11-12.

2.2 الأهداف الاقتصادية

تتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدولة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الاتفاق وزيادة فترة التضخم من اجل امتصاص القوة الشرائية كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين لمنحه فترة إعفاء الموارد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاط حيوى يحقق التنمية الاقتصادية.

3.2. الأهداف السياسية:

أي أت الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر لمخططات النتمية الاقتصادية الإجتماعية ففرض رسوم جمركية تدفعه على المنتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الرسوم الجمركية لتصل التجارة مع يعض الدول آو الحد منها من اجل تحقيق أغراض سياسية.

4.2 الأهداف الاجتماعية :

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية قد جعلت للضريبة أغراض أخرى غير الغرض المالي ومن بينها الغرض الاجتماعي فهي تستخدم كوسيلة هامة في تحقيق جملة من الغايات الإجتماعية.

إعادة توزيع الدخل آو الثروة بين أفراد المجتمع لتقليل من الفوارق الاجتماعية ويتم ذلك بعدة طرق كفرض ضرائب على الثروة كحاصل الحال في فرنسا وألمانيا .

وتشجيع النسل في الدول التي ترغب في عدد سكانها كالدول الأوربية فقد تلجا هذه الدول لسن قوانين ضريبية تتضمن تخفيضات الضريبية كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا وقد لجأت ألمانيا إلى التخفيضات الضريبية قصد يادة عدد سكانها وبعد ضربتها في الحرب العالمية الثانية عدلت من هذا النظام في عام.1946

بن سنوسي ليلي وجديد مسعودة ، المرجع سابق، ص 12 1

المطلب الثالث :أنواع الضرائب وقواعد الضريبة

أولا: أنواع الضريبة

 1 وتتميز أنواع الضرائب في مايلي 1

1.1 الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:

الضرائب النسبية هي تلك الضرائب يبقى سعرها ثابت ،رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة وهي تحقق نوعا ما العدالة بين المكلفين بالضريبة وكذا وضوحها الأمر الذي يساعد على الادخار والاستثمار، اما الضرائب فهي تلك التي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة ،مما يساعد على ارتفاع الحصيلة الضريبية وإعادة توزيع الدخل والثروة ،وعدم تمركزها عند فئة معينة .

2.1 الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

فالضريبة تفرض على الأشخاص بغض النظر عما يملكونه من رؤوس أموال، في حين الضريبة على الأموال فهي تفرض على مايملكه الشخص من رؤوس الأموال ،وتمتاز بعدالتها لأنها مرتبطة بحجم الأموال .

3.1 الضرائب المباشر والضرائب غير المباشرة:

إن ما يميز بينهما هو تحديد الشخص الذي يتحمل العبء ،فتكون الضريبة مباشرة إذا كان الذي يدفعها للخزينة هو الذي يتحملها بضفة نهائية وتكون غير مباشرة إذا كان الذي يدفعها للخزينة يعد وسيطا بينة وبين الشخص الذي يتحملها .

4.1 الضرائب الوحيدة والضرائب المتعددة:

 $^{^{1}}$ د.نسرین معیاش ، مرجع سابق ذکره ، ص ص 1

المقصود بالضريبة الوحيد أن تعتمد الدولة ضريبة واحدة رئيسية إلى جانب فرض ضرائب أخرى ،أما نظام الضرائب المتعدد فيعنى إخضاع المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب .

ثانيا: قواعد الضريبة

 1 تعددت قواعد الضريبة وهي كالتالي:

1.2 قاعدة العدالة او (المساواة في المقدرة التكليفية)

حسب هذه القاعدة فإن كل الأفراد المكلفين بدفع الضريبة ملزمون بدفع الضريبة ولكن حسب مقدرتهم التكليفية، ومثلا دخل له فهو معفى من ذلك، وكتب آدم سميث في هذا الصدد قائلا: " يجب ان يساهم كل افراد المجتمع في نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة.

ونلاحظ الان اغلب الدول قد اخذت بهذا المبدأ، وقامت بتطبيق الضريبة التصاعدية وإقرار الإعفاءات العائلية والحد الأدنى اللازم للمعيشة.

2.2 قاعدة اليقين:

يقصد بها أن تكون الضريبة محددة بصورة قاطعة دون أي غموض او ابهام، والهدف من ذلك ان يكون المكلف متيقنا بمدى التزامه بآدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه ان يعرف مسبقا موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدله وكافة الاحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة الى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث ان عدم الوضوح يؤدي الى حذر المكلفين من النظام الضريبي.

3.2 قاعدة الملائمة في الدفع:

از کریا لقرینی و مروة خلة ، مرجع سابق ذکره ،06

والذي يعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعها، بحيث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تتناسب وتلائم رغبة المكلف وظروفه بدرجة أكبر وتتيح إمكانية دفعها من قبله، بحيث تكون أوقات تحصيلها تتناسب مع حصول المكلف على دخله او إيراداته وعوائده، كما ان الضرائب التي تفرض على دخول الموظفين تكون ملائمة في حالة استقطاعها من رواتبهم الشهرية ،دلا من تجميعها وتحصيلها في نهاية السنة بحيث تشكل عبء يصعب عليهم تحمله .

4.2 قاعدة الاقتصاد في النفقة

مفاد هذه القاعدة بأن يجب على الدولة ان تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات، حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل الخزينة العمومية أقل ما يمكن، إذ يجب مراعاة تكاليف الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمسائل الفني للضريبة (تحديد الوعاء، ربط الضريب، تحصيل الضريبة، الرقابة ...) فتعدد وكثرة الإجراءات يزيد من نفقات الجباية وبالتالي ينخفض حجم الإيرادات. 1

المبحث الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر الاداء المالي من المواضيع المهمة في التسيير المالي كونه يعبر عن مدى فعالي السياسات المتخذة من قبل صانعي القرار في المؤسسة وكذا استقرار واستمراريتها.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

أولا: مفهوم الأداء

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم التي تطوي على أكثر المواضيع شمولا إذ ينطوي على أكثر المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل المؤسسات على اختلافها، ويسعى عادة المؤسسات الى تحقيق أهدافها المتمثلة في الغالب في كفاءة الموار وفعالية الأداء.2

 $^{^{1}}$ ز كريا لقريني ومروة خلة، مرجع سابق ، ص 07

²⁵ز كريا لقريني ومروة خلة 3مرجع سابق 3

يعرف الأداء: "عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول للأهداف المسطرة ومنه يقصد بالأداء المخرجات او الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها ".

ويرى البعض الاخر أن الأداء هو" مركز مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها ".

مفهوم الاداء المالى

يوجد العديد من التعاريف للأداء المالي وهذا الاختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية وكذا تطور النظريات المالية ويمكن أن توجز بعض التعاريف كمايلي: 1

" يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنئة التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار ".

ويعرف الأداء على أنه " هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية ".

ويعرف الأداء المالي بأنه:" الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسوم بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ القرارات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ماهو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية زمنية معينة هي سنة في الغالب".2

² حمزة بوكفة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال – دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر – مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) المجلد 12/العدد 01 ،2022ص216

¹ سمية تجيني ، محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية ،حال عينة شركات مدرجة في بورصة الكويت للفترة 2011-2015 ،جامعة قاصدي مرباح، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة، ورقلة، الجزائر ، 2016،ص 03.

ويعرف ايضا على أنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج والجداول الملحقة، ولا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى الأساس فإن تشخيص الأداء يتم لمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح". 1

وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية وهذا ما يتوقف على السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة والتي تظهر جليا من خلال: 2

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على تمويل هذه الأخيرة سيؤثر دون شك على أدائها المالى.

- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه مورديها بنسبة كبيرة على الديون قصيرة الأجل في ظل معدل دوران بطيء لدورة الاستغلال سيؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل ينتج عنها انخفاض مستوى الأداء المالى.

- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزا فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه انخفاض في الأداء، أما في حالة توفرها على فائض مع قدرتها على استغلاله أحسن استغلال من خلال توظيفه لتحقيق فرص ربح إضافية تسمح برفع مستوى الأداء المالي.

ونستنتج من التعاريف السابقة أن الأداء المالي: "هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بإلتزاماتها لتحقيق أهدافها المالية ".

ثانيا: أهمية الأداء المالي

¹ كعراش حدة واحمد بهاليل حياة ، اثر التأهيل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة – قالمة – مذكرة تخرج شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير ، ، قالمة ، الجزائر ، 2013 ، ص52

²قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، غير منشورة ،مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011، ص 133.

- تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

- وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.

ثالثًا: أهداف الأداء المالي

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية وسيولة ونشاط والمديونية على سعر السهم؛

- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات و اختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.²

المطلب الثانى: العوامل المؤثرة ومؤشرات الأداء المالى

أولا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

اتواتي مريم ، مراقبة التسيير كآلية لدوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع ، ملتقى العلمي الوطني دول مراقبة التسيير كآلية لدوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2 يوم 25 افريل، 2017 ، ص 08.

²تواتي مريم مرجع سابق ذكره ، ص08.

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي: 1

1.1 الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات و التمايز الرأسي و هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة و أما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل و الاستثمار الجغرافي من عدد الفروع و الموظفين.

ويؤثر الهيكل النتظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية و كفاءة.

2.1 المناخ التنظيمي:

هو شفافية النتظيم و اتخاذ القرار بأسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة و مهامها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، و يجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية و على الإدارة أن تشجع الموظفين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين للمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة. (3

3.1 التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة و التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، و يندمج تحت التكنولوجيا عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، و التي تكون وفقا للموصفات التي يطلبها المستهلك. وتكنولوجيا الإنتاج المستمر و التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، و تكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

¹ زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداء للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة غير منشورة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 72.

و على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات و التي لبد لهذه المؤسسات من التكيف مع التكنولوجيا و استيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء، و تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطر بإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية. 1

4.1 الحجم:

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها:

-إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، إجمالي القيمة المضافة.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء للمؤسسات ،فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحليين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة ،وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

ثانيا: المؤشرات

تعد المؤشرات المالية من الادوات المهمة لتقييم أداء الشركة وقدرتها على مواجهة إلتزماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبليا لانها تمثل أداة شخصية اساسية من أدوات التحليل المالي والتي يمكن تقسيمها الى مؤشرات تقليدية والمتمثلة في المؤشرات المالية والمؤشرات الحديثة والمتعلقة بالجانب الاستراتيجي للمؤسسة بشيء .2

امحمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010ص 50.

²غريب صليحة ، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداع المالي للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ، مذكرة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، ورقلة، الجزائر ، 2014 ، ص ص 11–18.

1. القياس و التقييم وجهان لعملة واحدة:

قبل التطرق إلى هذا العنصر وجب التمييز أو لا بين مفهومي التقييم و القياس ؛ فالقياس هو عملية التقييم الجبري للشيء المدروس في صبيغة رقم ، عدد ، مبلغ ، نسبة مئوية ... إلى غير ذلك من وحدات القياس . كما أنه طريقة منظمة لتقييم المدخلات و المخرجات في المؤسسات الصناعية و غير الصناعية.1

مما سبق تبين أن مفهوم القياس يقترب كثيرا من معنى التقييم و الذي يعبر عن أحد مراحله ؛ كما سبق وذكرنا ، و منه فالقياس و التقييم هما وجهان لعملة واحدة.

2. تعريف مؤشرات تقييم الأداء المالى: 2

المؤشر المالي هو أداة لقياس الأداء تكون عادة في شكل رقمي لتسمح لمسؤولي المؤسسة بمقارنة نتائجها بالمعابير المرجعية ،و المؤشر الجيد الذي يسمح بأن تكون عملية قياس الأداء فعالة و جيدة.

كما أنها عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة لتكون دالة لقياس الأداء المالي عند نقطة زمنية معين.

ثالثًا: المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي

3.1 تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية :

هناك عدد كبير من نسب التحليل المالي إلا أننا سوف نقتصر على ذكر أهمها و التي يتم تقسيمها إلى المجموعات التالية:

- نسب السيولة .
- نسب الربحية .
- نسب القيمة السوقية.

أسارة بن الدين ،تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . دراسة إحصائية. مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص 10.

 $^{^{2}}$ غریب صلیحة ،مرجع سابق ،ذکره ، ص 2

أ) تعريف النسب المالية: هي علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة الميزانية، جدول حساب النتائج (وقد صنفت النسب حسب تقسيمات مختلفة حسب الوضعية المالية للمؤسسة.

ب)دور النسب المالية:

للنسب المالية معاني مالية خاصة حسب نوع النسبة و كيفية تركيبها ، كما أنها تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة ، كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الإستغلالي للمؤسسة في حالة إستعمالها إستعمالا عقلانيا و موضوعيا.

- نسب السيولة وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة غلى الوفاء بالتزاماتها باستخدام مجموعة الاصول المتداولة ويهتم بنسب السيولة كل من مقرضو الاموال قصيرة الاجل (البنك) لانها تعتمد على الالتزامات قصيرة الاجل.

- نسب الربحية: تشير هذه النسب الى التأثير لعناثر السيولة والرفع المالي وإدارة الأصول على الارباح التي تحققها المؤسسة في النهاية .

3.2 تقييم الاداء المالي من منظور جدول تدفقات الخزينة :

تحسب على أساسها المؤشرات المالية التي تستخدم كأدوات لتحليل النتيجة و الخزينة وتلك التي تدخل في بناء جدول تدفقات الخزينة و التي تشكل القاعدة الكبرى لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

3.2.1 المؤشرات الحديثة:

شجع التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية على ظهور مؤشرات حديثة في مجال قياس وتقييم الأداء أهمها:1

¹⁻خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية المجلد، العدد 27، 2017، ص63

- القيمة الاقتصادية المضافة EVA : في مطلع التسعينيات قدمت كل من شركة " Stern Stewart " و " و القيمة الاقتصادية الأمريكية مقياسا جديدا للأداء يعتمد على القيمة يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة Economic Valeur Added ميزته بعلامة تجارية ® EVA.

- القيمة السوقية المضافة MVA:

يعتبر مقياس EVA مقياسا داخليا لخلق القيمة و بما أن السوق هو الحكم النهائي على نجاح المؤسسة ،فإن تحقيق المؤسسة لقيمة اقتصادية يجب أن يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة في القيمة السوقية لأصولها ؛ لهذا فقد أطلق Stern Stewart على الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لرأسمال بالقيمة السوقية المضافة Market Valeur Added وهي مؤشر يفسر تأثير التغير في النشاط الاقتصادي على القيمة السوقية كما يتيح ربط المعطيات المحاسبية بالقيمة السوقية.

-مؤشر عائد التدفق النقدى على الاستثمار CFROI:

يعتمد أسلوب عائد التدفق النقدي على الاستثمار CFROI على تعديل العناصر التي من شأنها التأثير على القيمة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالى للمؤسسة الاقتصادية

أولا :مفهوم تقييم الأداء المالي

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفه مفهوما عام يعكس مدة نجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها ،إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغة نهائية لمفهوم تقييم الأداء بشكل محدد ودقيق ،بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أدائها .1

يعرف التقييم على أنه: "النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة ".

أخديجة دزايت ومعطالله ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الليسانس ، تخصص مالية المؤسسة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة -، الجزائر، 2013 ، ص09.

ينظر الباحثين الى عملية تقييم الأداء على أنها: "عملي لاحقة لعملية اتخاذ القرار ،والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية".

اما نقييم الاداء المالي: "فهو قياس أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة ،بالاضافة الي معرفة الأسباب إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على النتائج السلبية بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل". 1

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالى

ان عملية تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية تحظى بأهمية كبيرة ويمكن ابرازها فيمايلي:

- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الاسوء ،وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلى زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى .
 - توجيه العاملين في أداء أعمالهم .
 - توضيح سير العمليات الإنتاجية .
 - الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.
 - توضيح سير العمليات الإنتاجية .
 - تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل لمواردها.
 - المساعدة في اتخاذ القرارات المالية و الاستراتيجية.
 - المساعدة في إجراء عملية التحليل و المقارنة.
 - يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة و يعكس كفاءتها التمويلية.

المجيد الكرخي، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية ، الطبعة 1 ، دار المناهج ، عمان ، 2007 ، ص 31.

- توجيه إشراف الإدارة العليا .1

ثالثًا: مراحل تقييم الأداء المالي

1.3 مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:

نتطلب عملية تقييم الأداء بتوفير كافة البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة مثل: القيمة المضافة ، كمية أو قيمة الانتاج ،عدد العمال الأجور وغيرذلك ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتعلقة بالسنوات للوقوف على طبيعة التطور في الصناعة لكافة مجالات النشاط للمؤسسة الاقتصادية.

2.3 تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية :

اي هي تحليل البيانات للوصول إلى نتائج معينة ،وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية لاختبار مدى صحتها.

3.3 إجراء عملية التقييم:

وذلك باستخدام المعابير المناسبة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ،على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة،أي جميع انشطة مراكز المسؤولية فيها ،بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4.3 مرحلة الحكم على النتائج وتحديد الاتحراف:

في هذه المرحلة يتم تحديد الانحرافات التي تتعلق بمدى اختلاف الوحدات المنتجة عن المواصفات النوعية المحددة ،وقد يكون الانحراف ناجما عن انخفاض الكمية المنتجة أو بسبب وجود اختلال في العلاقات الإنتاجية بين الأقسام المختلفة في المشروع ،مما ينعكس بظهور بعض الاختناقات.2

رابعا :مصادر معلومات لتقييم الأداء المالى

4.1 المصادر الخارجية:

لبوصباح صافية ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العاملي دراسة لعين من المؤسسات الاقتصادية ، اطروحة دكتوراء علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 03 من من من علوم التسيير ، الجزائر ، 2023 من من من المؤسسات الاقتصادية وعلوم التسيير ، المنافق من العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المنافق من المؤلفة المنافقة المنا

أبوصباح صافية، مرجع سابق ذكره ، ص 11.

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات وهي :1

أ)المعلومات العامة:

تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخيم والتدهور ، محيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها .

ب)المعلومات القطاعية:

تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية ،فمثلا يجمع مركز الميزانيات لبنك فرنسا مختلف الحسابات السنوية التي تتشرها المؤسسات ثم يضعها في حسابات مجمعة وبعدها يستخلص منها نسب ومعلومات قطاعي تساعد المؤسسات في تقييم وضعيتها المالية بالمقارنة مع هذه النسب.

2.4 المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الاداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق.

أ)الميزانية:

تقدم مصلحة المحاسبة العامة الى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء ،تعبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى

¹عيد بلقاسم وبن عبد الهادي خليل وبكلي باب ابراهيم ، تقيم الاداع المالي في المؤسسة الاقتصادية ، تقرير تربص لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة غرداية ، الجزائر، 2024 ، ص 21-22

الخصوم ،واوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى بالأصول ،وذلك بزمن تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة .

ب)جدول حسابات النتائج

بعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة تحديد تواريخ تسجيل لها ،اي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة.

ج)الملاحق:

الملحق هو وثيقة شاملة تتشئها المؤسسة ، هدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج ، فهو يمكن ان يقدم المعلومات التي تحتويا الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر يجب على الملاحق ان تمكن الأطراف الموجه الى الميزانية وجدول حسابات النتائج من الفهم الجيد لها ،وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات (المعلومات المحكمة او الرقمية) الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ، (المعلومات غير الرقمية)تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهي وتوضيح فهم المعلومات المرقمة . 1

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت مواضيع مرتبطة بهذا الموضوع، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

دراسة الأولى: عائشة بلغالي (2017)، بعنوان: "تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حراسة حالة مديرية تزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت (2013–2015). رسالة ماستر تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،تهدف هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالى وتم اسقاط الدراسة على مؤسسة

²³ عيد بلقاسم وبن عبد الهادي خليل وبكلي باب ابراهيم، مرجع سابق ، ص 1

توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت خلال فترة (2013-2015) ،تم استخدام منهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في تحليل الميزانيات وجدول حسابات النتائج والمقارنة بين النتائج وتوصلت الدراسة الى :وجود المديرية ليس لها قدرة على التمويل الذاتي والنتائج المسجلة من طرف المؤسسة خلال الفترة المدروسة سلبية ،وأنها غير مستقلة ماليا وغير قادرة على تسديد ديونها ،وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم.

الدراسة الثانية :زكريا لقريني ومروة خلة (2019) بعنوان :" أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات (صيدال –الويبة –المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة (2012–2016)، رسالة ماستر في العلوم المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الامالي دي المؤسسة الاقتصادية من خلال المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية محاسبية بغية تحقيق الهدف المنشود من الفترة الممتدة من 2012 الى غاية 2016 للوصول الى نتائج .

وهدفت الدراسة لقياس مدى ثاثير العبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية ،تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عند عرض اهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع بالجانب النظري ،واعتمدا الباحثان في حصول على البيانات الدراسة على الكتب الخاصة بالاختصاص وهو المالية واعتمدا على الكتب الاجنبية والملتقيات اما في الجانب التطبيقي اعتمدا على القوائم المالية الخاص بكل مؤسسة لاحتساب معدل العبء الضريبي وقيم المردودية ،وتوصلت الدراسة الى نتائج التالية :أن الأعباء الضريبية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية ،رغم وجود عوامل اخرى واعباء تؤثر على مردوديتها .

وجود علاقة عكسية بين العبء الضريبي ومردودية المؤسسة تبين لنا ان العبء الضريبي يؤثر بشكل سلبي ومحدود على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات محل الدراسة.

الدراسة الثالثة :خليفة عمر وشلي نور الدين (2022) بعنوان : أثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع الغاز المميع – تيارت (2019–2021) رسالة ماستر قسم العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلاون –تيارت . تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تاثير العبء الضريبي على الاداء المالي للمؤسسة

استعانة الباحثان على المنهج الوصفي التحليل فاستعمل الوصف في عرض الأطر النظرية اما في الجانب التطبيقي اعتمدا على التحليل لدراسة مختلف النسب المالية ومؤشرات المردودية الاقتصادية وحساب مدى تاثير العبء الضريبي عليها ،واعتمدا على اساليب لجمع المعلومات في الدراسة كالمقابلة والوثائق اضافة الى استخدام برامج الاعلام الألي ،توصلت الدراسة الى وجود اثر لبي للعبء الضريبي على مردودية المؤسسة الاقتصادية مع وجود عوامل وأعباء اخرى تؤثر على مردودية المؤسسة خارج موضوع الدراسة.

المطلب الثاني :دراسات اجنبية

الدراسة الأولى :متولي عبد القادر السيد 2022 بعنوان : " أثر العبء والمزيج الضريبي على معدل النمو الاقتصادي مدخل جديد لدراسة حالة مصر ،المجلة العربية للإدارة ،مجلد42 العدد 02 .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر العبء الضريبي (مقاسا بنسبة الضرائب إلى الناتج) والمزيج الضريبي (مقاسا بنسبة الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة) على معدل نمو الناتج الحقيقي في مصر لبيانات سنوية عن الفترة من 1981 إلى 2017، باستخدام منهج جديد نسبيا، يعزل أثر المتغيرات غير الضريبية المحذوفة على معدل النمو. وخلصت الدراسة إلى وجود أثرا موجباً ومعنوياً للتغير في العبء الضريبي على معدل النمو، بينما جاء أثر المزيج الضريبي محايدا .وتؤكد النتائج أن أثر العبء والمزيج الضريبي يتحولان إلى أثر سالب وبمعامل كبير عند مستوياتهما العالية، كما أن مرونات النمو بالنسبة للعبء الضريبي وبالنسبة للمزيج الضريبي جاءت موجبة في كل السنوات، لكن أثر زيادة معدل العبء الضريبي يزيد معدل النمو بعدد 4 مرات مقارنة بأثر المزيج الضريبي. والنتيجة الأهم هي أن متوسط العبء والمزيج الضريبي الأمثلين يتجاوزان نظيرهما المشاهد في كل سنوات الدراسة، ويعنى ذلك أنه كان ممن الممكن تعظيم معدل النمو المشاهد بزيادة معدل العبء الضريبي وتعديل الهيكل الضريبي في اتجاه زيادة الضرائب غير المباشرة. وتوصي الدراسة بالعمل على توسيع القاعدة الضريبية، والاستمرار في عملية الإصلاح الضريبي ليكون نظاماً فعالا وأكثر شفافية.

الدراسة الثانية: Mohamed mansour 2022

An Analytical Study Of The Impact Of The Tax Burdrn On The Standard Of Living

Of The Family In Lattakia Governeate

مجلة جامعة تشيرين العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 44 العدد 3.

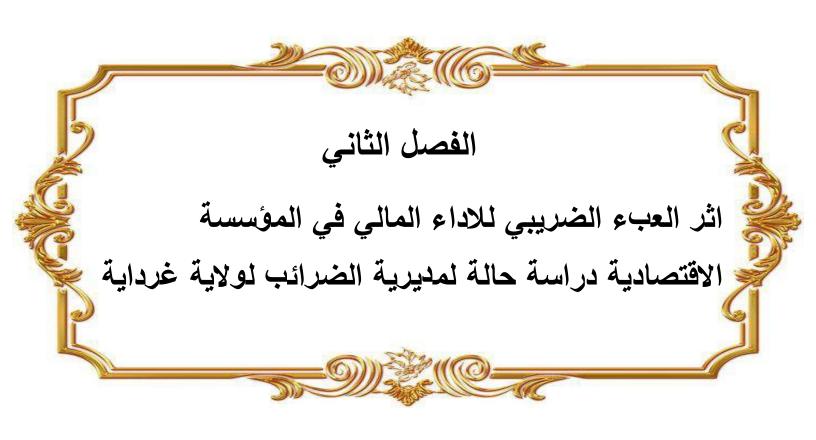
تهدف هذه الدراسة الى إجراء دراسة تحليلية لأثر العبء الضريبي على المستوى المعيشي للأسرة في محافظة اللاذقية ،وتقديم حلول ومقترحات من شأنها أن تساعد المعنيين على اتخاذ قرارات تخفف أثر هذا العبء وتساهم في تحسين المستوى المعيشي ،كما تهدف لتعرف على واقع النظام الضريبي في سورية ،ومقارنة العبء الضريبي المحدد في سورية مع العبء الضريبي المحدد وفقا لمعايير الدولية .

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بعنصر وصف كافة جوانب الموضوع المدروسة بالاعتماد على مراجع ومنشورات ودوريات ودراسات السابقة لتكون اطار نظري للدراسة ،تم استخدام استبانة لحصول على معلومات وتحليل نتائج تم توزيعها على عينة مسحوبة ومن حيث معالجة البيانات تم ادخالها في برنامج الاحصائي spss

اظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ذو دلالة احصائية للعبء الضريبي ، وجود اثر ذو ذلالة احصائية لضريبة الرواتب والأجور في المستوى المعيشي للأرة ،وجود فروق جوهرية بين العبء الضريبي المحدد في سورية والعبء الضريبي المحدد وفقا للمعايير الدولية .

خلاصة الفصل:

يعد العبء الضريبي عنصرا جوهرياً يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. فعلى الصعيد المباشر، تقال الضرائب من صافي الربح والتدفقات النقدية المتاحة للمؤسسة، مما ينعكس سلباً على مؤشرات الربحية الرئيسية مثل العائد على الأصول وحقوق الملكية وهامش صافي الربح، وعلى الصعيد غير المباشر، يمكن أن يؤثر العبء الضريبي على قرارات الاستثمار والتمويل، بالإضافة إلى القيمة السوقية للمؤسسة. كما أن الاختلافات في الأنظمة الضريبية بين الشركات والصناعات والمناطق الجغرافية تستلزم أخذها في الاعتبار عند مقارنة الأداء المالي.



تمهيد

تلعب مديرية الضرائب لولاية غرداية دوراً محورياً في تفعيل النظام الجبائي على مستوى الولاية، إذ تُعد هيئة لا ممركزة تابعة لوزارة المالية، تتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس مهاماً سيادية تتجلى في تحديد الوعاء الضريبي، حساب وتحصيل الضرائب، فضلاً عن مراقبة التصريحات الجبائية وفقاً للتشريعات السارية.

وت عتبر المديرية الولائية للضرائب بغرداية امتداداً إدارياً للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة، والتي تخضع بدورها لإشراف المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الكائنة مقرها بالعاصمة الجزائر. وفي إطار الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، تم اختيار مؤسسة اقتصادية تتشط في مجال تجاري مباشر مع الزبائن، بهدف إسقاط موضوع الدراسة على واقع فعلي يعكس الأثر الحقيقي للعبء الضريبي الذي تتحمله المؤسسة نتيجة التزاماتها الجبائية

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نبذة عن مديرية الضرائب لولاية غرداية.

أولا: مديرية الضرائب لولاية غرداية

تأسست مديرية الضرائب لولاية غرداية وتقع في منطقة بوهراوة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 والصادر بتاريخ 1991/02/23 والمتعلق بتنظيم صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، حيت انها اشتملت على مديريتين مركزيتين وهما مديرية الوسائل العامة وتضم مكتب الوسائل والرقابة الجبائية ومديرية التحصيل وتضم تلاث مكاتب وهما مكتب التحصيل الجبائي ومكتب العمليات الجبائية ومكتب المنازعات. وفي سنة 1996 اصبحت تضم تلاث مديريات وهي مديرية الوسائل العامة ومديرية الرقابة الجبائية والتحصيل والعمليات ولكن في سنة 2002 اصبحت تتكون من 05 مديريات ممثله في مديرية الوسائل العامة ومديرية الوسائل العامة ومديرية المنازعات العامة ومديرية الولائية ومديرية المنازعات المديرية الولائية ومديرية المنازعات المديرية الولائية ومديرية المنازعات المديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية المنازعات المديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية المديرية الولائية ومديرية المديرية الولائية ومديرية المديرية الولائية ومديرية المنازعات المديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية المديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية المديرية الولائية ومديرية الولائية ولولائية ومديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية الولائية ومديرية الولائية ولولائية ولولائي

ثم صدر القرار الوزاري مشترك مؤرخ في 25صفر 1430الموافق ل 21فبراير 2009، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية كالاتي: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، المديرية الفرعية للوسائل.

وحاليا عدد الموظفين 317موظفا موزعة على بلديات غرداية: غرداية، متليلي، القرارة، بريان، بنوارة عدد الموظفين الدائمين 257موظفا، وعدد الموظفين المتعاقدين 60موظفا.

ثانيا: مهام مديرية الضرائب وفروعها ونشاطاتها

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب مستقبلا (مفتشيات وقباضات الضرائب حاليا)، وبهذه الصفة، تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها وتتولى المديرية الولائية للضرائب على وجه الخصوص ما يلى1:

أ- في مجال الوعاء: تتولى القيام بالمهام التالية:

1- تنظم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية.

2-تصدر الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية.

3-تحلل وتقوم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، وتعد تلخيصا عن ذلك وتقترح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها.

ب - في مجال التحصيل :في مجال التحصيل تتولى المديرية الولائية للضرائب المهام التالية :

1-تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى.

2-تراقب التكفل والتصفية اللنين يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك.

3-تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل.

4-تضمن الرقابة القبلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

ج - في مجال الرقابة :في هذا المجال تتولى القيام بما يلي :

1-تنظم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها.

2-تعد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة وتتابع تنفيذها وتقوم نتائجها

3-تقوم بالرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك .

د -في مجال المنازعات :ضمن هذا المجال، تتولى المهام التالية :

1-تدرس العرائض وتنظم أشغال لجان الطعن وتتابع المنازعات وتمسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة.

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم: 327-06 المؤرخ بالتاريخ: 18 سبتمبر 1000 ص 10

2-تتابع تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة.

ه - في مجال الوسائل :فيما يتعلق بمجال الوسائل، تتولى المهام التالية :

1-تقدر احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك.

2-تضمن تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح.

3-توظف وتعين المستخدمين النين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

4-تنظم وتطبق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب.

5-تكون رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسيره وتضمن توزيعه وتعميمه.

6- تسهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما تسهر على صيانة هذه الأملاك وتحافظ عليها.

ح- في مجال الاستقبال والإعلام: تكلف المديرية الولائية للضرائب بما يلي:

1-تنظم استقبال المكلفين بالضريبة واعلامهم.

2-تنشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

ثالثًا: مهام المصالح الإدارية والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب

1. مهام مصالح الإدارية لمديرية الضرائب

تتكون مديرية الضرائب لولاية غرداية من خمس (05) مديريات فرعية وهي كالتالي:

المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف ب:

تتشيط المصالح واعداد الاحصائيات وتجميعها، كما تكلف باشغال الاصدار

التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها

متابعة انظمة الاعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة

وتتكون هده المديرية الفرعية من اربعة 4مكاتب وهي:

-مكتب الجداول

-مكتب الإحصائيات

- مكتب التنظيم والعلاقات العامة

-مكتب التنشيط والمساعدة.

2- المديرية الفرعية للتحصيل: وتكلف ب:

التكفل بالجداول وسندات الايرادات ومراقبتها ومتابعتها وكدا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج اخر او اتاوى

متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيد اعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكدا التحصيل الجبرى للضريبة

التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شانها ان تحس الناتج الجبائي

مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها وتتكون هده المديرية من ثلاثة 3 مكاتب هي:

- -مكتب مراقبة التحصيل
- -مكتب متابعة عمليات القيد واشغاله.
 - -مكتب التصفية

3- المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف ب:

معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الاداريتين للطعن النزاعي او المرحلة الاعفائية ، وتبليغ القرارات المتخدة والامر بصرف الالغاءات والتخفيضات الممنوحة

معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة

تشكيل ملفات ايداع التظلمات او طعون الاستئناف والدفاع اما الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الادارة الجبائية

وتتكون هذه المديرية من ثلاث4 مكاتب وهي:

- -مكتب الاحتجاجات
- مكتب لجان الطعن
- مكتب المنازعات القضائية
- مكتب التبليغ والامر بالصرف.

4- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية:وتكلف ب:

اعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها

وتتكون هذه المديرية من4 مكاتب هي:

-مكتب البحث عن المعلومة الجبائية

-مكتب البطاقيات والمقارنات

-مكتب المراجعات الجبائية

_ مكتب مراقبة التقييمات

5_المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف ب:

تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير للمديرية الولائية للضرائب

السهر على تنفيد البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكدا السهر على ابقاء المنشات التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل

و تتكون هده المديرية من اربعة 4 مكاتب

-مكتب المستخدمين والتكوين

-مكتب عمليات الميزانية

-مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والارشيف

-مكتب الاعلام الالي

رابعا: المصالح الخارجية التابعة للمديرية الولائية للغرداية

وتشرف مديرية الضرائب لولاية غرداية على مصالح خارجية ممثلة في المفتشيات والقباضات على مستوى التراب الولائية، وهي موزعة كالتالي:

1-: مفتشیات الضرائب: تضم مدیریة الضرائب لولایة غردایة علی 10 مفتشیة منها 7 مفتشیات ضرائب موزعة علی مستوی البلدیات كالتالی:

- مفتشية الضرائب اول نوفمبر: تضم حي الثنية وحي مليكة العليا والسفلى وحي الحاج مسعود وبوهراوة وحي نشو تابعة لبلدية غرداية.
 - مفتشية الضرائب محمد خميستي: تضم وسط المدينة وجزء من حي مرماد التابع لبلدية غرداية
- مفتشية الضرائب الواحة: تضم حي بن سمارة وحي العين وشعبة النيشان وحي بلمغنم التابعة لبلدية غرداية وبلدية الضاية.
 - مفتشية الضرائب بنورة: تضم بلدية لعطف وبلدية بنورة.
 - مفتشية الضرائب بريان: تضم بلدية بريان

- مفتشية الضرائب متليلي: تضم كل من بلاية متليلي، زلفانة، سبب، المنصورة.
 - مفتشية الضرائب القرارة: بلدية القرارة.

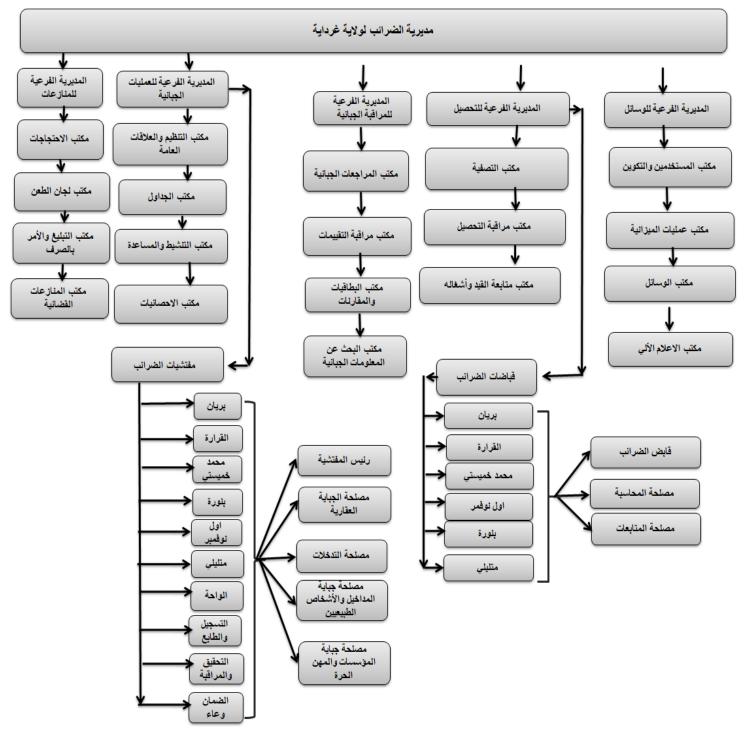
وتلاث مفتشيات اخرى ممثلة مفتشية الضمان-وعاء ومفتشية الضمان-التحقيق والمراقبة وهما مفتشيتان جهويتان تغطى خمس ولايات: ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي، تمنراست

2- قابضات الضرائب:

وتضم مديرية الضرائب على06 قبضات وهي موزعة كالتالي:

- قباضة الضرائب القرارة بلدية القرارة.
- قباضة الضرائب بريان: تضم بلدية بريان
- قباضة الضرائب غرداية أول نوفمبر: بلدية غرداية
- قباضة الضرائب غرداية محمد خميستى .: بلدية غرداية
 - قباضة الضرائب بنورة: تضم بلدية العطف وبنورة
- قباضة الضرائب متليلي: تضم كل من بلدية متليلي، زلفانة، سبب، المنصورة.

المطلب الثاني :الهيكل التنظيم للمديرية الضرائب لولاية غرداية الشكل (1)): الهيكل التنظيم للمديرية الضرائب لولاية غرداية



مصدر : من إعداد الطالبتين بناء على مصلحه المستخدمين

المبحث الثاني: دراسة حالة عبء الضريبي لمؤسستين في ولاية غرداية المطلب الأول: تقيم الأداء المالي مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز حزداية

يتم التحليل المالي في مؤسسة سونلغاز بولاية غرداية من خلال المؤشرات المالية (انظر الملاحق)التي تعمدتها كأداة فعالة في قياس و تقييم الأداء المالي و يمكن حساب و تحليل اهم المؤشرات المالية فيما يلي: نسب السيولة:

تعتمد هذه النسب على مدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام أصولها الجارية، و يمكن حساب هذه النسب كالتالي:

1.نسبة السبولة العامة: تحسب نسبة السبولة العامة و فقا للعلاقة التالبة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

و يتم حسابها كالتالى:

جدول 1 حساب نسبة السيولة العامة الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
7.915.997.676	4.459.923.017	2.904.274.127	الأصول المتداولة
5.596.065.923	4.005.940.965	3.169.162.825	ديون قصيرة الأجل
0.87	1.11	0.91	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الطالبتين: بناء على أنب الميزانيات المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب السيولة العامة خلال السنوات الثلاث تتسم بالتذبذب النسبي (ارتفاع تعريجي، انخفاض تعريجي) حيث أن في سنة 2020 بلغت هذه النسبة 1.11 و هو ما يدل على أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة مع وجود فائض في الأصول المتداولة، أما في سنة 2021 فقد انخفضت نسبة السيولة العامة إلى 0.87، و هذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة. و من خلال هذه النتائج يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز بولاية غرداية تعاني من صعوبات في الحفاظ على نسبة السيولة العامة، نتيجة لانخفاض الأصول المتداولة أو ارتفاع ديون قصيرة الأجل ، لذا من أجل ضمان تحقيق نسبة السيولة العامة جيدة لابد على المؤسسة من رفع الأصول المتداولة أو خفض الديون القصيرة الأجل

الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة مع وجود فائض في الأصول المتداولة ، أما في سنة 2021 فقد انخفضت نسبة السيولة العامة إلى 0.87 وهذا ما يدل على ان الأصول المتداولة لا تغطى الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة.

و من خلال هذه النتائج يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز بولاية غرداية تعاني من صعوبات في الحفاظ على نسبة السيولة العامة نتيجة لانخفاض الأصول المتداولة أو ارتفاع ديون قصيرة الأجل، لذا من أجل ضمان تحقيق نسبة السيولة العامة جيدة لابد على المؤسسة من رفع الأصول المتداولة أو خفض الديون قصيرة الأجل.

2.نسبة السيولة المختصرة:

تحسب نسبة السيولة المختصرة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / ديون قصيرة الأجل و يتم حسابها كالتالى:

جدول 2 حساب نسبة السيولة المختصرة الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
4.915.997.676	4.459.923.017	2.904.274.127	الأصول المتداولة
1.219.589	12.194.395	2.620.077	المخزونات
4.914.778.087	4.447.728.622	2.901.654.050	الأصول سريعة التداول
5.596.065.923	4.005.940.965	3.169.162.825	ديون قصيرة الأجل
0.87	1.11	0.91	نسبة السيولة المختصرة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب السيولة المختصرة خلال السنوات الثلاث تتسم بالتذبذب النسبي (ارتفاع تدريجي، إنخفاض تدريجي) حيث ان في سنة 2020 بلغت هذه النسبة 1.11، و هو ما يدل على أن الأصول سريعة التداول تغطي الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة مع وجود فائض في الأصول سريعة التداول، أما في سنة 2021 فقد انخفضت نسبة السيولة العامة إلى 0.87، و هذا ما يدل على أن الأصول سريعة التداول لا تغطي الديون قصيرة الأجل خلال هذه السنة. و من خلال هذه النتائج يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز بولاية غرداية تعانى من صعوبات في الحفاظ على نسبة السيولة المختصرة نتيجة

لانخفاض الأصول سريعة التداول أو ارتفاع ديون قصيرة الأجل، لذا من اجل ضمان تحقيق نسبة السيولة المختصرة جيدة لابد على المؤسسة من رفع الأصول سريعة التداول أو خفض الديون قصيرة الأجل.

و تجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة العامة و المختصرة جاءت بنفس القيمة خلال السنوات الثلاث، و هذا يعود إلى أن انخفاض قيمة المخزونات التي لم تؤثر في الأصول المتداولة.

3. نسبة السيولة الجاهزة:

تحسب نسبة السيولة الجاهزة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة= القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

و يتم حسابها كالتالى:

جدول 3: نسبة السيولة الجاهزة الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
95.993.329	448.895.839	156.285.851	القيم الجاهزة
5.596.065.923	4.005.940.965	3.169.162.825	ديون قصيرة الاجل
0.01	0.11	0.04	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب السيولة الجاهزة ضعيفة خلال السنوات الثلاث تتسم بالتذبذب النسبي (ارتفاع تدريجي ، إنخفاض تدريجي) حيث أن في سنة 2020 بلغت هذه النسبة 0.11، و هو ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال قيمتها الجاهزة في هذه السنة، أما في سنة 2021 فقد انخفضت نسبة السيولة الجاهزة إلى 0.01 و هذا ما يدل على أن القيم الجاهزة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في هذه السنة.

و من خلال هذه النتائج يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز بولاية غرداية تعاني من صعوبات في تحقيق نسبة السيولة الجاهزة مقبولة و كافية لتغطية ديون قصيرة الاجل من خلال القيم الجاهزة، نتيجة لانخفاض القيم الجاهزة، لذا من أجل ضمان تحقيق نسبة السيولة الجاهزة جيدة لابد على المؤسسة من رفع قيمها الجاهزة.

4. نسبة التمويل:

تقيس هذه النسب مدى تغطية الأموال (الأموال الدائمة و الأموال الخاصة) للأصول (الأصول الثابتة) و الخصوم (إجمالي الديون و الخصوم) و يمكن حساب هذه النسب كالتالي:

نسبة التمويل الدائم: لم يتم حساب نسبة التمويل الدائم لعدم توفر قيمة الأموال الدائمة.

نسبة التمويل الذاتى: لم يتم حساب نسبة التمويل الذاتى لعدم توفر قيمة الأموال الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية: لم يتم حساب نسبة الاستقلالية المالية لعدم توفر قيمة الأموال الخاصة.

5 - نسبة المديونية الإجمالية

تحسب نسبة المديونية الإجمالية وفقا للعلاقة التالية:

نسبة المديونية الإجمالية = مجموع الديون / مجموع الخصوم

و يتم حسابها كالتالي:

الوحدة: دج

جدول 4: نسبة المديونية الإجمالية

2021	2020	2019	البيان
5.596.065.923	4.005.940.965	3.169.162.825	مجموع الديون
84722.344.320	21.191.051.332	20.143.895.693	مجموع الخصوم
0.25	0.18	0.15	نسبة المديونية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات المالية للمؤسسة

المطلب الثاني :تقيم أداء بواسطة جدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية

جدول 5: جدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
3982478895.65	3670889821.89	3670889821.89	رقم أعمال (المبيعات)
1511828912.19	1513394419.48	1329019206.91	انتاج السنةا
67729424.66	100342301.61	48037784.63	مشتريات المستهلكة
267852113.13	324161874.48	229959741.98	خدمات خارجية والاستهلاكات
1355037193.28	1546105779.97	857378025.26	استهلاك السنة المالية
156791718.91	32711360.49	471641181.65	القيمة المضافة -
681614286.41	706403552.38	589205722.05	أعباء المستخدمين
74829119.84	74838850.66	67371718.16	الضرائب
599651687.34	813953763.53	184936258.56	EBF فائض الاستغلال IV
159258569.76	166548386.07	139160851.61	منتوجات العملياتية أخرى
272030.71	107929.90	105000.00	أعباء العملياتية
1064219020.15	878463645.54	734940141.32	مخصصات الاهتلاكات
			و المؤونات
397686254.27	11013086.46	332432981.95	استئناف عن خسائر القيمة
921442539.56	1765233030.27	520608293.83	النتيجة العملياتية V
	_	5093827.75	المنتوجات المالية
	_	39265.03	أعباء المالية
921442539.56	1462016.07	4728652.20	الخدمات المتلقاة التكاليف المالية
_	1462016.07	325910.52	النتيجة المالية VI
_	1765233030.27	520282383.31	V+Vالنتيجة قبل الضرائب
4539423719.70	4033694565.85	4148032791.12	مجموع الأنشطة العادية
5460866259.26	5800579885.19	4668315174.3	مجموع الأعباء الأنشطة غير
			عادية
921442539.56	1766885319.34	520282383.31	النتيجة الصافية لأنشطة العادية
_	_	585635.50	العناصر غير عادية المنتجات
_	64704062.22	72090399.93	النتيجة غير العادية

المصدر: مديرية الضرائب غرداية

جدول 6: حساب نسب الربحية الوحدة: دج

2021	2020	2019	البيان
-5100785371	-3834267296	5234332356.2	النتيجة العادية قبل
			الضرائب
5101159655.5	4258296168.8	4357754481.5	رقم الاعمال
-0.99	-0.9	-1.2	نسبة ربحية النشاط
-5100785371	3834267296	-5234332386.2	النتيجة العادية قبل
			الضرائب
12153181804.3	12653339468	12544840003.6	الأموال الخاصة
-0.41	-0.3	-0.41	نسبة ربحية أموال
			الخاصة
-5100785371	-3834267296	-5234332386.2	النتيجة العادية قبل
			الضرائب
22344320847.5	21191051332	20143895693.6	مجموع الأصول
-0.23	-0.18	-0.26	نسبة ربحية الاصول

المصدر: مديرية الضرائب غرداية

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الربحية نسبة ربحية الأصول نسبة ربحية الأموال الخاصة، نسبة ربحية النشاط خلال سنوات الدراسة كلها سالبة هذا يدل على أن هناك ضعف وأن الشركة تواجه تحديات كبيرة في أدائها الاقتصادي والمالي والتجاري، وهذا يشير إلى عدم الاستغلال الأمثل لمواردها وأصولها. يمكن أن يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل مثل إدارة غير فعالة، يجب على الشركة إجراء تحليل عميق لتحديد أسباب هذه النتائج السلبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أدائها المالي.

التعليق:

رقم أعمال:

من خلال الجدولين رقم الأعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر حيت بلغ سنة 2015 من خلال الجدولين رقم الأعمال المؤسسة في ارتفاع مستمر حيت بلغ سنة 2018 دج ليرتفع في سنتين 2016-3670889821.892017 دج .

القبمة المضافة:

هدفها قياس وزن المؤسسة الاقتصادي وهي الفرق ما أنتجته المؤسسة واستهلاك المؤسسة خلال الفترة المدوسة هي تتاقص مستمر حيت كانت في 2015 2015 دج لتتخفض في سنة 2016 لتصل إلى 32711360.49 دج في سنة 2018 لتصل إلى 156791718.91 دج هذا ما دفس ان المؤسسة تستماك أكتر من سنة السنة حرب نرى عدم نموه ما القدم التستخدمة من هذه المؤسسة تستماك أكتر من سنة السنة حرب نرى عدم نموه ما القدم التستخدمة المؤسسة تستماك أكتر من سنة السنة حرب نرى عدم نموه ما القدم التستخدمة المؤسسة تستماك أكتر من سنة السنة حرب نرى عدم نموه ما القدم التستخدمة المؤسسة تستماك أكتر من سنة السنة حرب نرى عدم نموه ما القدم التستخدمة المؤسسة المؤس

وهذا ما يفسر ان المؤسسة تستهلك أكتر من سنة إلى سنة حيت نرى عدم نمومها القيم التي تضيفها إلى السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج يعني أن المؤسسة لا تعتمد على وسائل الإنتاجي دلك لطابعها الخدماتي وليس الصناعي.

إجمالي الفائض لاستغلال EBE: هو انقاص القيمة المضافة من أعباء المستخدمين والضرائب ورسوم.

حيت لا حضنا في السنوات المدروسة كانت قيمته (646167795.99), (184936258.56) ويت لا حضنا في السنوات المدروسة كانت قيمته (184936258.56) وتفسيره أن رقم أعمال المؤسسة تغطى تكاليف الاستغلال.

النتيجة المالية: هدفها معرفة أنشطة المؤسسة من خلال الفرق بين الأعباء المالية والمنتجات المالية وكانت النتيجة المالية في السنوات المدروسة :من 2015-2016 على التوالي: المدروسة مستمر وهذا 2015-2018 دج 325910.52 دج 1462016.07 دج وفي انخفاض مستمر وهذا ناتج عن زيادة في الأعباء المالية وكانت هناك خدمات منتقاة للتكاليف المالية.

المطلب الثانى: العبء الضريبي لمؤسستين خلال الفترة (2021/2020)

♦ سنة 2019:

- النتيجة قبل الضرائب 520,282,383 ≈ دج
 - النتيجة الصافية 519,696,748 ≈ دج
- الضريبة $\approx 585,635$ 520,282,383 = دج
- $\approx 0.11\%100 \times (520,282,383 \div 585,635)$ العبء الضريبي $\approx 0.11\%100 \times (520,282,383 \div 585,635)$

€ سنة 2020:

لديك نتيجة صافية = 1,766,885,319 دج

الضريبة كانت 132,000,000 دج⇒

النتيجة قبل الضرائب = 1,766,885,319 + 132,000,000 + 1,766,885,319 دج

هذه قيمة منطقية ومتوافقة مع الأداء الجيد لتلك السنة.

€سنة 2021:

النتيجة الصافية = 921,442,540 دج

الضريبة كانت 94,000,000 دج⇒

النتيجة قبل الضرائب = 1,015,442,540 = 94,000,000 + 921,442,540 دج

الجدول النهائي .

الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز جدول حسابات النتائج لشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز

العبء الضريبي (%)	النتيجة الصافية (دج)	الضريبة (دج)	النتيجة قبل الضرائب (دج)	السنة
0.11%	519,696,748	585,635	520,282,383	2019
6.95%	1,766,885,319	132,000,000	1,898,885,319	2020
9.26%	921,442,540	94,000,000	1,015,442,540	2021

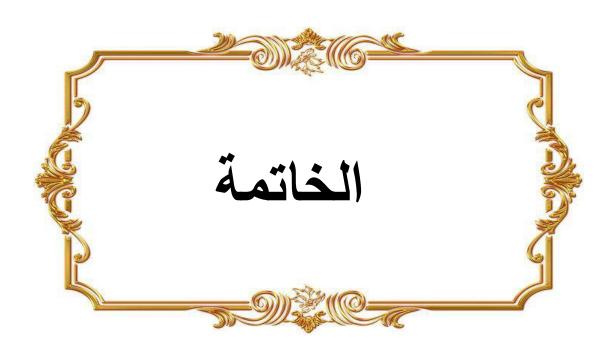
من خلال الجدول يمكن القول أن:

- لضريبة سنة 2020 تم تقديرها بقيمة معتدلة (132 مليون دج) مقارنة بحجم الأرباح. العبء الضريبي في 2021 منطقي ويعكس زيادة بسيطة في الضغط الضريبي مقارنة بسنة 2020. هناك تحسن ملحوظ في نتائج المؤسسة بين 2019 و2020، تلاه تراجع نسبي في 2021.
 - العبء الضريبي ارتفع تدريجياً (من 0.11% إلى 9.26%)، ما يدل على زيادة في المساهمة الحبائية أو انخفاض في الامتيازات الضريبية.
- تعتبر سنة 2020 الأفضل من حيث الأداء الربحي، رغم أن العبء الضريبي بقى في حدود مقبولة.

خلاصة:

يتضح من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسستين بناء على البيانات المقدمة من مديرية الضرائب بولاية غرداية يتبين لنا أن حساب العبء الضريبي يعد أداة مهمة لتقبيم الضغط المالي الذي تتحمله المؤسسة الاقتصادية جراء التزاماتها الجبائية. وقد أظهرت نتائج التحليل أن الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بعد خصم الاقتطاع بسيطة نسبيا، ما يعكس هناك عبئاً ضريبياً منخفضاً

يعزى هذا الانخفاض في الضغط الضريبي إلى عدة عوامل، أبرزها خصم الخسائر المرحلة من السنوات السابقة لبعض المؤسسات، احتساب الاهتلاكات، خصم فوائد القروض، ومساهمات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى استفادة المؤسسة من عائدات رؤوس الأموال المنقولة. تعكس هذه النتائج أهمية التخطيط الجبائي الجيد في تقليص العبء الضريبي وتحقيق التوازن بين الالتزام الضريبي والأداء المالي للمؤسسة، مما يساهم في تعزيز استمرارية النشاط وتحسين مردودية الاستثمار.



من خلال بحثنا ودراستنا في أساسيات هذا الموضوع حاولنا دراسة "ما مدى تاثير العبئ الضريبي على المؤسسة الاقتصادية" وهذا كان دافعا لمعالجة هذه الإشكالية وفق فصلين وذلك باستعمال المنهج والأدوات المبينة في المقدمة.

وقد التمسنا الإجابة على هذا التساؤل من خلال الدراسة الميدانية لمديرية الضرائب بولاية غرداية وذلك من خلال إبراز مهام كل مصلحة من مصالح القباضة في تحصيل الضرائب والرسوم إلى الخزينة، ومن ثم أتينا بمثال عن مؤسسة اقتصادية في ظل التحصيل الحالي للضرائب.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول ان نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى وتنص على: للعبء الضريبي دور هام في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال نتائج الدراسة التطبيقية تبين أن العبئ الضريبي يلعب دورا هاما في الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بولاية غرداية ومنه يمكن قبول الفرضية الاولى ان الفرضية قد تحققت.

الفرضية الثانية وتنص على: للعبئ الضريبي أثر سلبي على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال نتائج الدراسة التطبيقية تم اتوصل الى أن العبئ الضربي تسبب تأرجح في الاداء المالي للمؤسسات المدروسة حيث يرتفع ككل ما تحسن الاداء المالي ويتخفض اذا كان الاداء سلبي ومنه يمكن قبول الفرضية الثانية ان الفرضية قد تحققت.

الفرضية الثالثة وتنص على: يتم تحديد قيمة العبء الضريبي بناء على نتائج السنة المالية للمؤسسة من خلال الدراسة تبين أن الضرائب تتخفض بشكل كبير في حالة الاداء السلبي للمؤسسة الاقتصادية بينما يرتفع في حالة الربح ومنه يمكن قبول الفرضية الثالثة اي ان الفرضية قد تحققت

من خلال هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج التالية:

تُعتبر الضريبة أداة مالية رئيسية تعتمد عليها الدول كمصدر أساسي لتحقيق إيرادات عامة تسهم في تمويل الإنفاق العمومي وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فهي تمثل ركيزة أساسية في النظام المالي للدولة، حيث تُستخدم لتغطية النفقات العامة التي تشمل الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، إضافة إلى دعم البرامج الاجتماعية المختلفة.

لاحظنا أن المؤسسات كانت متأرجحة بين ارتفاع و انخفاض في الاداء المالي مستمر وهذا ناتج عن زيادة في الأعباء المالية وكانت هناك خدمات منتقاة للتكاليف المالية.

أن قيمه الارباح كانت موجبة مما يدل على أن هناك فائض في الاستغلال أي أن رقم أعمال المؤسسة تغطي تكاليف الاستغلال.

أن الشركات تواجه تحديات كبيرة في أدائها الاقتصادي والمالي والتجاري، وهذا يشير إلى عدم الاستغلال الأمثل لمواردها وأصولها.

العبء الضريبي ارتفع تدريجيا ما يدل على زيادة في المساهمة الجبائية أو انخفاض في الامتيازات الضريبية يعزى الانخفاض في الضغط الضريبي إلى عدة عوامل، أبرزها خصم الخسائر المرحلة من السنوات السابقة لبعض المؤسسات، احتساب الاهتلاكات، خصم فوائد القروض، ومساهمات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى استفادة المؤسسة من عائدات رؤوس الأموال المنقولة.

تعكس هذه النتائج أهمية التخطيط الجبائي الجيد في تقليص العبء الضريبي وتحقيق التوازن بين الالتزام الضريبي والأداء المالي للمؤسسة، مما يساهم في تعزيز استمرارية النشاط وتحسين مردودية الاستثمار

تؤثر الضريبة بشكل مباشر وغير مباشر على الأداء المالي للمؤسسات، إذ تلعب دوراً حاسماً في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل والتسعير وتوزيع الأرباح. فالمؤسسات ملزمة بالامتثال للالتزامات الضريبية من خلال تقديم التصريحات الضريبية ودفع المستحقات، مما يشكل عبداً مالياً لا يمكن استرداده، ويؤثر على السيولة والتخطيط المالي للمؤسسة.

من خلال هذه النتائج يمكن ان نعتبر الضريبة جزءًا من استراتيجية المؤسسات المالية، حيث يتم تضمينها ضمن خطط العمل والتخطيط المالي لضمان الامتثال القانوني وتحقيق الاستدامة المالية. وتعد الضريبة من المتغيرات الثابتة التي لا مفر منها في بيئة الأعمال، ويجب على المؤسسات التعامل معها بحكمة لتقليل تأثيرها السلبي على الربحية دون الإخلال بالالتزامات القانونية.



المراجع العربية

أولا: القوانين والمراسيم

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ بالتاريخ: 18سبتمبر 2006.

ثانيا: الكتب

- حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ الاقتصاد العام ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندريي.
 - عبد الكريم بركات ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية ،بيروت ،1986.
- مجيد الكرخي، تقويم الاداع باستخدام النسب المالية ، الطبعة 1 ، دار المناهج ، عمان ، 2007 .
- محمد أبو ناصر، محفوظ المشاغلة ،فراس عطا الله شهوان ،محاسبةالضرائب بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر ،
 - محمد سعيد فرهزد ،مبادئ المالية العامة منشورات جامعة جلب.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، .

ثالثًا: المجلات والدوريات

تواتي مريم ، مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع ، ملتقى العلمي الوطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير جامعة البليدة 2 يوم 25 افريل،2017.

حمزة بوكفة ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال – دراسة حالة مؤسسة محلية لصناعة المشروبات والعصائر – مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) المجلد 12/العدد 01 .2022.

رابعا: المحاضرات والملتقيات

دوداح رضوان ، محاضرات في مقياس قانون الضرائب ،مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص مالية المؤسسة ،جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2021/2020. نسرين معياش ، محاضرات وتمارين في جباية ،مطبوعة لطلبة سنة ثالثة ادارة الاعمال والسن الثانية مالية المؤسسة ،مقياس جباية ،جامعة 8 ماي 1945 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2020/2019.

خامسا: المذكرات ورسائل التخرج

- بن سنوسي ليلى وجديد مسعودة ، الضرائب وأثارها عى التنمية الإقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية . 2011/2010 .
- بوصباح صافية ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخام التحليل العاملي دراسة لعين من المؤسسات الاقتصادية ، اطروحة دكتوراء علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزاؤر 03 ، ،2023/2022.
- خديجة دزايت ومعطالله ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUD بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الليسانس ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة 2013/2012.
- زبيدي البشير، دور التقارير المالية في تحسين الأداع للمؤسسة دراسة ميدانية في مجمع صيدال، رسالة غير منشورة ماجستير تخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم و علوم التسيير، جامعة البليدة، ، أكتوبر 2011.
- زكريا لقريني ومروة خلة ، اثر العبء الضريبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة حالة المؤسسات (صيدال الرويبة المؤسسة الوطنية للحصى) للفترة (2012–2016) جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019/2018 .
- سارة بن الدين ،تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية . دراسة إحصائية ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010.
 - سمية
- تجيني ، محاولة بناء نموذج للأداء المالي لمؤسسة اقتصادية ،حال عينة شركات مدرجة في بورصة الكويت للفترة 2011–2015 ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر تخصص مالية مؤسسة ، 2015 .
- عيد بلقاسم وبن عبد الهادي خليل وبكلي باب ابراهيم ، تقيم الاداع المالي في المؤسسة الاقتصادية ، تقرير تربص لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس تخصص مالية المؤسسة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة غرداية ، 2024/2023 .
- غريب صليحة ، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير ، مذكرة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير ، 2014/2013.

المصادر والمراجع

- قلو رفيق، دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، غير منشورة، 2010–2011.
- كعراش حدة واحمد بهاليل حياة ، اثر التأهيل على الأداء المالي للمسسة الإقتصادية الجزائرية ، دراسة ميدانية لمطاحن مرمورة قالمة مذكرة تخرج شهادة الماستر ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير ، 2013/2012.
- مريزيق أسماء ، دور المراجعة الجبائية في تدنية العبء الريبي حراسة حالة مؤسسة النقل الحضري وشبه الحضري بورقلة للفترة 2013–2016 ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلوم التجارية ، 2018/2017 .

ملحق 01:ميزانية 2021

المللحق (2): مزانية 2020/2019

BOCIETE SONELGAZ-Distribution		EXERCICE 2020
CENTRE DD GHARDAIA		DATE 28/02/2023 14.53.28
	BILAN ACTIF	Definitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 272 857,25		4 212 557,25	a,
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 308 560,03		3 308 560,03	3 308 560,
Agencements et aménagements de terrains		16 496 140,53	8 316 666,65	8 179 451,67	8 591 154
Constructions (Batiments et ouvrages		591 117 659,15	219 925 909,53	371 191 749,63	357 647 412
Installations techniques, matériel et outillage		21 944 055 493,45	9 547 563 532,34	12 395 494 951,11	11 554 752 554
Autres immobilisations corporelles		2 513 653 237,10	1 105 742 019,47	1 404 911 317,63	1 434 332 211
Immobilisations en cours		2 542 769 417,93		2 542 759 417,93	2 521 009 533
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 615 676 465,42	10 884 548 190,19	16 731 125 315,24	16 239 621 566
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		12 194 295,17		12 194 395,17	2 620 077
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 197 683 733,83	949 189 887,37	2 345 473 545,45	2 294 570 241
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	
Autres débiteurs		1 611 206 115,76	2 505 616,91	1 608 700 498,89	1 339 106 984
Impôts		143 555 437,51		140 858 437,51	111 393 993
Autres actifs courants		0,00		0,00	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		453 460 656,55	6 765 019,49	446 695 539,39	156 285 851
TOTAL ACTIF COURANT		5 418 383 541,15	955 460 523,77	4 459 923 017,35	3 904 274 127
TOTAL GENERAL ACTIF		33 034 080 008 58	11 843 008 673,98	21 191 051 332,63	20 143 595 593

SOCIETE SOMELGAZ-Distribution

CENTRE DO GHARDAIA

EXERCICE 2020

DATE 28/02/2023 14:53:35

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		160 196 202,19	160 196 201, 19
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		14 10 4 2 10,70	14194219,70
compte de liaison**		12 470 907 040,40	12 309 057 500,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		200304044	12 544 345 003,63
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		37/681 368,33	36 087 298,11
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		3 206 368 917,49	1 206 767 202,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		3 244 020 205,63	3 342 884 921,44
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 100740 277,87	1101357625,80
Impôts		10401033438	79 270 737,40
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0,00
Autres dettes		4 006 940 965,52	3169162626,23
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		\$2000 PL38	4 306 791 100,94
TOTAL GENERAL PASSIF		21 191 091 332,63	20140 886 683,61

الملحق رقم 3: ميزانية 2021

المصادر والمراجع

SOCIETE SONELGAZ-Distribution EXERCICE 2021
CENTRE DD GHARDAIA DATE 28/02/2023 14.53.21

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
	note	0fut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4.272.887,28	234897.8	1.424.286,76	4,273,897,26
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 305 660,05		31308 HKC,03	\$ 500 ERC,03
Agencements et aménagements de terrains		16 496 140,50	8 678 350,07	7887748,48	8 179 401,67
Constructions (Batiments et ouvrages		699 962 999,36	236 900/211,80	362 640 687,88	371 191 746,63
Installations techniques, matériel et outillage		29 500 640 286,30	10 304 331 651,30	19 208 420 657,00	12 356 454 561,71
Autres immobilisations corporelles		2402004 336(36	1210 006 390,40	1 403 909 907,83	1 404 971 917,63
Immobilisations en cours		2 401 903 314,30		2 441 508 31 4,50	2 842 788 417,53
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		300,000,00		200 000,00	0,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29/2010/07/388,08	11702764217,0	17 (08 323 170,80	16 731 128 315,24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 388 270,79	38 681,34	1 278 608,63	12 184 386,17
Créances et emplois assimilés					
Clients		# 798 736 230,78	1079 001 446,11	3 387 384 754,67	2248-0703-6-46
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		1 369 630 046,59	7 637 557,98	1361 560 708,60	1 608 700 480,88
Impôts		69 467 264 ₃ 67		69 467 264,67	140 858 407,91
Autres actifs courants		0.00		0.00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		101 885 963,64	5992404,91	96/900 329,43	440 000 000,00
TOTAL ACTIF COURANT		6 300 574 776,44	1 380 577 686,00	4915 987 676,62	4.469/509/017,38
TOTAL GENERAL ACTIF		20 520 052 104,40	1917673191696	22 344 320 647,54	21 101 001 002,03

المصادر والمراجع

SOCIETE SOVELGAZ-Distribution EXERCICE 2021

CENTRE DO GHARDAIA DATE 28/02/2023 14:53:23

BILAN PASSIF Définité

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		160 196 200,19	160 190 200,19
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1418421578	1419421579
compte de liaison**		119979931,0	1247898704648
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 160 191 904,28	980 8840,0
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		6 155 755,6	57 487 584,35
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1303991966	9,006,968,977,48
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 300 K7 966,/0	134400036,0
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 008 290 301 ,91	1 103 T40 277,87
Impôls		286 90 902,51	184 010 004,99
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		6,03 300 300 40	400 90 965,0
Trésorenie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		6 507 121 067,08	5 28 6 BY 573,38
TOTAL GENERAL PASSIF		22 344 200 647 34	21 191 001 302,02